



جامعة المستقبل  
الكلية التقنية الهندسية  
قسم تقنيات الاتصالات  
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث  
م. م. حسنين علاء محمد



## مفهوم الجريمة لغةً واصطلاحاً وتطوره في الفكر القانوني وما هي الجرائم الدولية التي ارتكبتها حزب البعث

يُعد مفهوم الجريمة من المفاهيم المحورية في العلوم القانونية والإنسانية، إذ يشكّل الأساس الذي تُبنى عليه فكرة المسؤولية والعقاب، ويحدد الإطار الذي من خلاله تُقيّم الأفعال الإنسانية بين المشروع والمحرّم. وقد مر هذا المفهوم بتطورات تاريخية وفكرية عميقة، ارتبطت بتطور المجتمعات البشرية وانتقالها من أنماط الحكم البدائية إلى الدول الحديثة، ثم إلى النظام الدولي المعاصر الذي أقرّ بفكرة الجرائم الدولية

من الناحية اللغوية، تدل كلمة الجريمة على الذنب والتعدي والانحراف عن السلوك القويم، وهي تعبير عن فعل يحمل معنى الخطأ المقصود أو الضرر المتعمد. ويُفهم من هذا المعنى أن الجريمة ترتبط دائماً بفكرة الاعتداء، سواء كان الاعتداء موجّهاً إلى فرد، أو جماعة، أو قيم المجتمع ككل. وهذا المعنى اللغوي يشكل الأساس الأخلاقي لفكرة التجريم، قبل أن تتحول إلى مفهوم قانوني منظم

أما في الاصطلاح القانوني، فقد عرّف فقهاء القانون الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع يصدر عن إنسان، ويُحرّمه القانون، ويقرر له جزاءً جنائياً. ويستند هذا التعريف إلى مبدأ الشرعية الجنائية الذي يُعد من أهم ضمانات الحقوق والحريات، إذ يمنع معاقبة الأفراد إلا بناءً على نص قانوني سابق. غير أن هذا المبدأ، على أهميته، قد يتعرض للانحراف في ظل الأنظمة الاستبدادية، عندما تُستخدم النصوص القانونية لتجريم الأفعال المشروعة، وتبرير الانتهاكات الجسيمة



جامعة المستقبل  
الكلية التقنية الهندسية  
قسم تقنيات الاتصالات  
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث  
م. م. حسين علاء محمد



وفي هذا السياق، يظهر الخلل الجوهري في الأنظمة الشمولية، ومنها نظام حزب البعث، حيث لم يعد القانون وسيلة لحماية المجتمع، بل أصبح أداة بيد السلطة لتكريس القمع. فقد جرى سن قوانين استثنائية، ومحاكم خاصة، وتعليمات أمنية تُجيز الاعتقال والتعذيب والإعدام خارج إطار العدالة الحقيقية. وبهذا تحوّل مفهوم الجريمة من معيار قانوني أخلاقي إلى أداة سياسية تُستخدم ضد المعارضين والمجتمع بأسره.

وفي الفقه الإسلامي، يُنظر إلى الجريمة بوصفها كل فعل محظور شرعاً يترتب عليه حد أو تعزير أو قصاص، وهو تصور يربط بين القانون والأخلاق والعدالة الإلهية. ويتميّز هذا المفهوم بأنه يجعل حماية النفس البشرية مقصداً أساسياً للتجريم، وهو ما يتوافق مع المبادئ الحديثة للقانون الدولي التي تؤكد قدسية الحياة الإنسانية وحرمة الاعتداء عليها.

ومع تطور المجتمعات، لم يعد مفهوم الجريمة مقتصرًا على الإطار الوطني، بل اتجه نحو البعد الدولي، خاصة بعد الحروب العالمية وما خلفته من فظائع جماعية. وهنا ظهر مفهوم الجرائم الدولية، وهي الجرائم التي لا تمس دولة بعينها فقط، بل تهدد الإنسانية جمعاء، وتمثل انتهاكًا صارخًا للقيم المشتركة للمجتمع الدولي.

وتُعرّف الجرائم الدولية بأنها الأفعال الجسيمة التي تُرتكب على نطاق واسع أو بشكل منهجي، وتستهدف المدنيين أو جماعات بشرية محددة، وتشمل جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. ويتميز هذا النوع من الجرائم بأنه يخضع لاختصاص دولي، ولا تسقط بالتقادم، ولا يمكن تبريرها بالأوامر الصادرة من السلطة أو بحجج السيادة الوطنية.

وعند الربط بين مفهوم الجريمة التقليدي والجرائم الدولية، يتضح أن التطور الجوهري يكمن في انتقال التجريم من مستوى الفعل الفردي إلى مستوى الفعل المنظم الذي تمارسه الدولة أو الجماعات المسلحة. فالدولة، التي يُفترض أن تكون حامية للقانون، قد تتحول إلى فاعل إجرامي عندما تستخدم سلطتها وأجهزتها لارتكاب الانتهاكات، كما حصل في العديد من الأنظمة الشمولية، ومنها نظام حزب البعث في العراق.

إن الجرائم التي ارتكبتها هذا النظام، من الإعدامات الجماعية، والإخفاء القسري، واستخدام الأسلحة المحرمة دوليًا، وتهجير السكان قسرًا، لا يمكن فهمها ضمن إطار الجرائم التقليدية فقط، بل تندرج بوضوح ضمن مفهوم الجرائم الدولية. فهي جرائم لم تكن معزولة أو فردية، بل سياسات ممنهجة، نُفذت بأدوات الدولة، واستهدفت فئات واسعة من المجتمع على أسس سياسية أو قومية أو طائفية.



جامعة المستقبل  
الكلية التقنية الهندسية  
قسم تقنيات الاتصالات  
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث  
م. م. حسنين علاء محمد



ومن هنا، تتضح أهمية الربط بين مفهوم الجريمة وتطوره والجرائم الدولية، إذ يساعد هذا الربط الطلبة على إدراك أن بعض الجرائم تتجاوز حدود الدولة وقوانينها الداخلية، وتصبح شأنًا إنسانيًا عالميًا. كما يُبرز خطورة إساءة استخدام القانون من قبل السلطة، ويؤكد أن العدالة لا تتحقق بالنصوص الشكلية، بل باحترام القيم الإنسانية الجوهرية.

إن فهم هذا التطور المفاهيمي يُعد أساسًا ضروريًا لدراسة جرائم نظام حزب البعث، لأنه يوضح أن ما ارتكب لم يكن مجرد مخالفات قانونية داخلية، بل جرائم دولية تستوجب المساءلة، وتؤكد أن حماية الإنسان هي الغاية النهائية لكل نظام قانوني عادل.